تقرير مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري حول البث المشترك لبرنامج "الخروج من الأزمة... ممكن !"

إثر معاينة مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري البث المباشر والمشترك لبرنامج عنوانه "الخروج من الأزمة... ممكن!" بين مؤسسة التلفزة التونسية ووسائل إعلام تلفزية وإذاعية عمومية وخاصة بتاريخ 24 ديسمبر 2020 وذلك بالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، ومؤسسة "فريديريش نومان"، وتبعا للتقرير الوارد من وحدة الرصد التابعة للهيئة والمتعلق ببث البرنامج المشترك قرر مجلس الهيئة في اجتماعه يوم 28 ديسمبر 2020 فتح تحقيق في ملابسات هذا البث المشترك.

- **الإجراءات:**

في إطار التحقيق في خلفيات وأسباب البث المشترك الذي تمّ بدعم من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومؤسسة "فريديريش نومان" قرر مجلس الهيئة توجيه مراسلات إلى كل القنوات والإذاعات التي كانت طرفا في البث المشترك لطلب التوضيحات والتفاصيل المتعلقة بظروف تنظيم هذا البث وإجراء مجموعة من جلسات الاستماع لكل الأطراف التي رأت من الضروري الاستماع إليها للتحقيق في ظروف وملابسات بالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومؤسسة "فريديريش نومان" .

I. جلسات الاستماع:

1. جلسة الاستماع لصحفيين/ات ورؤساء تحرير من مؤسسة التلفزة التونسية:

- **يوم 5 جانفي 2021:**

تولّى مجلس الهيئة عقد جلسة استماع لشهادات مجموعة من صحفيات وصحفي مؤسسة التلفزة التونسية المشاركين في برنامج البث المشترك.

وأفاد الجميع انه تمت دعوتهم من قبل مدير القناة الوطنية الأولى قبل نحو أسبوع من البث للمشاركة في اجتماع بمقر مؤسسة التلفزة حضره الرئيس المدير العام للمؤسسة أين تم إعلامهم بموضوع برنامج البث المشترك وتسليمهم دليل البرنامج الذي تضمن المحاور الكبرى والهدف والإطار العام وتم التطرق إلى كيفية تنفيذه الى جانب مدّهم بقائمة في أسماء ضيوف البرنامج وأفادت احدى الشهادات أنه بعد اطلاعها على القائمة تفطنت إلى وجود اسم رئيس حزب مترشح للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها لسنة 2019 فأعربت عن اعتراضها عن تدخله باعتباره طرفا سياسيا فتم شطب اسمه من قائمة ضيوف البرنامج.

وأفادت احدى الشهادات أنه في إطار الإعداد لتنفيذ البرنامج تم إنشاء مجموعة على تطبيقة "واتساب" للتشاور فيما بينهم وكانت دون جدوى تذكر وأن الفريق الذي اشتغل على الإعداد لبرنامج البث المشترك كان من خارج التلفزة كما انه تم تكليف الصحفية والصحفي المقدمين لحصص الحوار على القناة الوطنية الأولى وتزامن البث المباشر مع مواعيد حصصهم الحوارية.

وأكد الجميع أن الإدارة المعنية وصحفيي/ات المؤسسة لم يتدخلوا لا في الإعداد ولا في اختيار الضيوف وأن أغلب الأسئلة المطروحة على الضيوف كانت ارتجالية نظرا لأن التعرف على المتدخلين/ات كان على المباشر ولم يتسنّ طرح أغلب المواضيع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

كما بينت كل الشهادات أن الفريق الذي اشتغل على الإعداد وإنتاج الفقرات المسجلة كان من خارج مؤسسة التلفزة وأن رئيسي التحرير المعينين من داخل المؤسسة كان دورهما صوريا على حد تعبيرهم.

كما أفادت شهادات المستمع إليهم أن التقارير المسجلة التي تم بثها في إطار البرنامج المذكور كانت من إعداد فريق عمل من خارج المؤسسة وتم تسليمها لفريق مؤسسة التلفزة التونسية القائم على تأمين البث المشترك قبيل انطلاق عملية البث المباشر ولم يتمكن المكلفون برئاسة التحرير من الاطلاع على فحوى هذه التقارير للتأشير عليها. وأوضحت احدى الشاهدات أنه نظرا لضيق الوقت لم تتمكن من الاطلاع إلا على فقرة مسجلة واحدة فيما تابعت كل التقارير الأخرى مثلها مثل غيرها أثناء البث. مضيفة أن مدير القناة الوطنية الأولى طلب منها إثر البث المشترك أن توقع على وثيقة تفيد أن البرنامج كان مطابقا للسياسة التحريرية للمؤسسة لكنها رفضت التوقيع لأن مشاركتها كانت صورية وفق تعبيرها.

- **يوم 21 جانفي 2021:**

تولى أعضاء من مجلس الهيئة الاستماع عبر تطبيقة "السكايب" إلى شهادة أخرى لصحفي من الفريق المكلف بتنفيذ بث برنامج "الخروج من الأزمة ...ممكن !" بمؤسسة التلفزة التونسية. وقد أشار في شهادته إلى أنّه كلف برئاسة تحرير الحصتين الأولى والثانية من البرنامج من الساعة 18.00 إلى الساعة 19.00 ثم من الساعة 19.00 إلى الساعة 20.00 وقال إنه كان يشرف على تحديد الموضوع و اختيار الضيوف ووضع المحاور والأسئلة إلا أن المضمون كان جاهزا مسبقا من قبل المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وأنّه خلال الجلسة الأولية التي جمعت كلا من الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزة التونسية ومدير القناة الأولى ورئيسي التحرير والصحفيين/ات المقدمين/ات للحصص الثلاث من البرنامج و ممثل عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات و صحفيين عن المعهد، لم يكن له علم سابق بإطار الاجتماع ليتم لاحقا خلال الاجتماع إعلامهم بأن الإطار هو التحضير لبرنامج مشترك سيتم إنتاجه بين التلفزة و المعهد وقد تم خلال اللقاء تقديم بسطة عن محتوى البرنامج والمحاور والتوزيع والضيوف وقد عرضت لطلب إبداء الرأي حولها وإضافة أسماء أخرى من الخبراء الاقتصاديين إلا أنه لم يتم أخذ ملاحظاته بعين الاعتبار وفي معرض جوابه حول تاريخ هذا الاجتماع الأولي أشار أنه كان تقريبا قبل أسبوع من بث البرنامج مؤكدا أنه لم يتم مدهم بالتقارير المسجلة التي سيتم بثها خلال البرنامج إلا على الساعة الرابعة بعد الزوال من تاريخ نفس اليوم والحال أنهم اتفقوا على الحصول عليها على الأقل على الساعة الواحدة بعد الزوال ولذلك لم يتمكنوا من مشاهدتها إلا بصفة سريعة مما حال دون قيامهم ببعض التعديلات فيها وهو ما أثار استياءه. وأكد أن البرنامج كان جاهزا للبث من قبل المعهد وأن تشريكهم كان صوريا وشكليا لوضعهم في الواجهة فحسب، مشيرا الى أنها المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا البث المشترك خلال مسيرته المهنية. وأكد أنه لم يتحصل أي من صحفيي وصحفيات المؤسسة على منحة أو أي مقابل مادي للمشاركة في البث المشترك في حين أنه بلغهم حصول صحفيي/ات مؤسسات الإعلام الخاص على منح. وهو ما أكده جميع المستمع إليهم من صحفيات وصحفيي مؤسسة التلفزة التونسية الذين أكدوا من جهتهم عدم تلقيهم لأي مقابل مالي في الغرض.

وقد أشار الحاضرون/ات خلال جلسة الاستماع أن بث البرنامج المشترك أثار موجة استنكار كبيرة صلب المؤسسة خاصة فيما يتعلق بما تم تداوله حول تلقي الصحفيين/ات المشاركين/ات من الإعلام الخاص لمبالغ مالية هامة مقابل مشاركاتهم.

وبالاستفسار حول سبب عدم رفضهم المشاركة في هذا البرنامج لتعارضه مع استقلاليتهم واستقلالية المؤسسة أشار الصحفيون/ات أن ضيق الحيز الزمني بين إعلامهم بالبرنامج والمساهمة

في بثه لم يمهلهم الوقت الكافي للتفكير في إمكانية الرفض أو القبول خاصة وأن بث البرنامج تزامن مع توقيت حصصهم اليومية وبالتالي كان بمثابة فرض أمر واقع وفق قول أحدهم.

2. جلسة استماع لناشط عن المجتمع المدني:

تولّى مجلس الهيئة بتاريخ 01 جانفي 2021 الاستماع عبر تطبيقة "الزوم" إلى أحد المتدخلين من ضيوف البرنامج الذي حضر كناشط عن المجتمع المدني. وأفاد المتدخل أنّه تم الاتصال به من قبل المعهد العربي لرؤساء المؤسسات لدعوته للمشاركة في البرنامج. وأفاد أن جميع اللقاءات التحضيرية تمت مع نائب رئيس المعهد والمكلف بالإعلام في المعهد مؤكدا أنّه لم يلتق أي ممثل عن مؤسسة التلفزة التونسية. وأوضح أنّه تم مدّه بالموضوع وبالنقاط التي يجب أن يتطرق لها دون تمكينه من أي إمكانية للخروج عن الدليل. وبين أنّه عندما حاول الخروج عن تلك النقاط والحديث بأكثر حرية خلال البث لم يتم تمكينه من ذلك مما أثار استياءه.

II. أجوبة القنوات المشاركة في البثّ المشترك للبرنامج في علاقة بالمعطيات والتفاصيل حول ظروف تنظيمه:

وجّهت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتاريخ 29 ديسمبر 2020 مراسلات للقنوات التلفزية والإذاعية العمومية والخاصة التي شاركت في البث المشترك لبرنامج " الخروج من الأزمة... ممكن !" وطلبت منها توضيحات حول ظروف تنظيم هذا البث المشترك وكافة المعطيات والتفاصيل المتعلقة به.

1. قناة الحوار التونسي:

في جوابه على المراسلة الموجّهة إليه من قبل الهيئة أشار الممثّل القانوني لقناة الحوار التونسي إلى أنّ الفكرة كانت باقتراح من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وقد تمثلت مشاركة القناة في تنشيط جزء من البرنامج من قبل صحفية بالقناة وأوضح أنّه كان هناك حوار ونقاش ووجهات نظر مختلفة ومتعدّدة في تلك الفقرة. مؤكدا أنّه تم لهذا الغرض إبرام اتفاقيّة مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات.

2. قناة التاسعة:

في جوابه على مراسلة الهيئة، أشار الممثل القانوني لقناة التاسعة أنه تم تنظيم البث المشترك لبرنامج عنوانه "الخروج من الأزمة... ممكن!" بموجب عقد اتفاقية مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات.

3. إذاعة ابتسامة أف أم:

في جوابه على مراسلة الهيئة أشار الممثل القانوني لإذاعة ابتسامة أف أم أن هذا البرنامج تم بثه بطلب من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وهو وفق تعبيره كان من إعداد التلفزة الوطنية بالاشتراك مع عدد من التلفزات والإذاعات الخاصة وقامت الإذاعة ببث ومضة إشهارية مسبقا بهدف الدعاية للبرنامج.

4. إذاعة شمس أف أم:

في جوابه عن مراسلة الهيئة أفاد الممثل القانوني أن إذاعة شمس أف أم تلقت طلبا من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ووافقت عليه بما أنّ العرض المالي الذي قدمه المعهد يستجيب لمعاليم الإشهار بالإذاعة وأن الإذاعة متعودة على تغطية أيام المؤسسة فضلا عن الندوات والمؤتمرات والحوارات التي ينظمها المعهد. وأكد أن الإذاعة طلبت مسبقا مدّها بقائمة الضيوف ودليل الحوار وقد قبلت تغطية الحوار من خلال بث ساعة واحدة عوضا عن 3 ساعات وذلك من السابعة إلى الثامنة مساء باعتبار أن هذه المساحة مخصصة للبرنامج الاقتصادي " كلام في البزنس"، ثم تم بث حصة من الثامنة إلى التاسعة مساء وتخصيصها للتفاعل مع ما تم طرحه من أفكار ومقترحات والتعليق عليها من قبل خبيرين اقتصاديين.

5. إذاعة المنستير:

في جوابها على مراسلة الهيئة أكدت إذاعة المنستير أن بث البرنامج كان في إطار الشراكة والتعاون بين مؤسسة الإذاعة التونسية ومؤسسة التلفزة التونسية والانفتاح على مكونات المجتمع المدني وتم ذلك بعد اجتماع تشاوري بمقر مؤسسة الإذاعة التونسية أين تم الاتفاق على برمجة حصة خاصة يوم 24 ديسمبر 2020 من الساعة 10 إلى 12 كما تم تأمين ربط مباشر مشترك من الساعة 18 إلى الساعة 20 ثم من الساعة 21 إلى الساعة 22 ليلا.

6. إذاعة الكاف:

في جوابها عن مراسلة الهيئة أفادت إذاعة الكاف أنها قامت بالتنسيق مع مؤسستي الإذاعة التونسية والتلفزة التونسية وبالشراكة مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وتم عقد جلسات تنسيقية في الغرض

وأكدت الإذاعة أن الحصص التي تم بثها في هذا الإطار عكست واقع الجهة الاقتصادي ومشاغل مواطنيها وفق خصوصيات الشمال الغربي وتحليل عدد من الخبراء المحليين.

III. مضمون تقرير وحدة الرّصد بالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري:

1. معطيات حول برنامج "الخروج من الأزمة... ممكن !":

أفاد تقرير وحدة الرّصد التابعة للهيئة، أن البرنامج دام "ثلاث ساعات وخمس دقائق وثانيتين" (03س و05 دق و2ث) وذلك بداية من الساعة السادسة (18:00) إلى الساعة الثامنة (20:00) مساء، ثمّ تمّ استئناف بثّه إثر النشرة الرئيسيّة للأنباء على القناة الوطنية الأولى.

2. محاور البرنامج:

تولى صحفيون وصحفيات بقنوات تلفزية وإذاعية عمومية وخاصة بتقديم البرنامج. تمحور الجزء الأول حول تشخيص الأزمة الاقتصادية ودام ساعة وثلاث دقائق وواحد وخمسين ثانية (63 دق 51 ثن). وتمحور الجزء الثاني حول موضوع الدعم والوظيفة العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ودام اثنتين وخمسين دقيقة وست وثلاثين ثانية (52 دق و36 ثن). وتمحور الجزء الثالث حول الاستثمار ودام ساعة وثماني دقائق وخمس وثلاثين ثانية (68 دق 35 ثن).

3. القنوات المشاركة في البث المشترك:

تبيّن من تقرير وحدة الرصد بالهيئة أن خمس (05) قنوات تلفزية تولّت بث البرنامج المشترك. وهي "القناة الوطنية الأولى" و"قناة الحوار التونسي" و"قناة التاسعة" و"قناة قرطاج+" و"قناة تونسنا"، إضافة إلى ست (06) قنوات إذاعية وهي" :الإذاعة الوطنية" و"إذاعة الكاف" و"إذاعة المنستير" و"إذاعة تطاوين" و"إذاعة شمس أف أم" و"إذاعة ابتسامة اف ام". وقد تمّ خلال البرنامج بثّ فقرات هي عبارة عن ومضات تفسيريّة دعائيّة في كل جزء حول تشخيص الأزمة وتقديم حلول تتطابق مع مضمون مبادرة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات.

4. ضيوف البرنامج:

ورد بتقرير وحدة الرصد بالهيئة أنّ البرنامج موضوع التّحقيق استضاف ممثّلين عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وبلغ عددهم أربعة (04) أعضاء إضافة إلى سبعة (07) خبراء في الاقتصاد والجباية والماليّة وثلاث (03) أساتذة اقتصاد وأربعة (04) ممثّلين عن المجتمع المدني وتلميذة عمرها 16 سنة. كما تمّ بثّ مداخلات مسجّلة لوزراء مالية سابقين وللأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل .

5. استنتاجات التقرير:

أشار تقرير وحدة الرصد بالهيئة أن البرنامج موضوع المسح ينال من التّنوع بسبب اقتصاره على مضمون واحد، وهو الدعاية لمبادرة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات والترويج لها على أنها الحل الأمثل والوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية في البلاد وذلك من خلال جزئه الثاني حيث تناغمت فيه مضامين المداخلات بين الضيوف والمداخلات المسجّلة لوزراء مالية سابقين حول رفع الدعم ومراجعته فضلا عن مراجعة الانتدابات في الوظيفة العمومية والاتفاق على أنّ كتلة الأجور تسبّبت في اختلال موازنات المالية العمومية وذلك من الساعة 18:58 إلى الساعة 19:43. وبالتالي فإنّ هذا المقطع احتوى على مضمون واحد ركّز فيه المتدخّلون على الدفاع عن سياسة التقشّف وما يتبعها من إجراءات كرفع الدعم عن السكّر بحجة عدم حاجة التونسيين له وتأثيره السلبي على صحتهم، ورفع الدعم عن البنزين بحجة أن 20% فقط من التونسيين يمتلكون سيّارات فرديّة، والتّرفيع في سعر خبزة "الباغات" إلى 250 مليم بحجج عديدة منها كثرة التبذير. كما لوحظ تناغم تامّ بين الضّيوف والصحفيّين والذي تجسّد في تعليق مقدّمة البرنامج بقولها "هناك إجماع...".

الجدير بالملاحظة أنّ الصحفيّين/ات لم يتّخذوا مسافة من المداخلات، ولم يوجّهوا أسئلة نقدية للضّيوف، ولم يقدّموا رؤية شاملة حول الموضوع، ولم يتم ضمان التنوع في حضور الآراء المعارضة للتقشّف، إضافة إلى بث فقرة تشخيصيّة للمشكل قُدّمت فيها أرقام وحلول تتطابق مع مضمون المبادرة دون أن يُعلن أنّ تلك الحلول مُقترحة من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات .

هذا ويسري الموقف ذاته على التّمشّي بخصوص إصلاح المؤسسات العمومية، حيث فُسح المجال واسعا للخبراء لاستعراض مشاكلها والتركيز على كثرة أعبائها وتردّي خدماتها وسوء تنظيمها دون طرح رؤى أخرى. فعلى سبيل المثال عدّد أحد الخبراء بعض هذه المؤسسات ذاكرا منها "الصوناد" و"الستاغ" و"الوكالة التونسية للتبغ والوقيد"..

وفي هذا السياق، وإثر مداخلة رئيس المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، توجّهت مقدّمة البرنامج بالسؤال للخبير عبد اللطيف عباس قائلة: "تشاطر سي عبد اللطيف ما ذهب إليه وليد بالحاج عمر؟ " فأجابها بقوله "نشاطرو أكيد"...

IV. قرارات مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري:

إثر متابعة كل مجريات التحقيق وما جاء في شهادات الصحفيين/ات وأجوبة الإذاعات العمومية والخاصة وتقرير وحدة الرصد، انتهى مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري إلى اعتبار أنّ برنامج البث المشترك "الخروج من الأزمة... ممكن !"، برنامج تمّ فيه توفير مساحات بثّ للمعهد العربي

لرؤساء المؤسسات بمقابل نتج عنه تحديد الموضوع وزوايا الطرح واختيار الضيوف مسبقا، وهو ما ينال من استقلالية الخط التحريري للإعلام العمومي ولا يحترم مبدأ التعددية. وهذا أكدته جلّ شهادات الصحفيين/ات وتأكّد في معرض جواب المؤسّسات الإعلامية.

وقد ثبت للمجلس أنه تمّ توظيف بعض القنوات لبثّ هذا البرنامج الذي لا يُعبّر عن الإرادة الحرّة للصّحفيّين/ات ومواثيق المؤسّسات، بل يعبّر عن وجهة نظر واحدة لا تعكس التّنوع وفي ذلك مخالفة صريحة لأحكام الفصل 5 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 ولعقد الأهداف والوسائل الخاص بمؤسسة التلفزة التونسية ولقواعد المهنة والميثاق الأخلاقي لهيئات التحرير التي أكّد الصّحفيّون/ات أنها هيئات صوريّة لم تقم بدورها في إعداد البرنامج وهو ما ينال من حرية الاتصال السمعي البصري ويضرب في العمق التنوّع والتعدديّة.